أكد بعد لقاء المبارك أن ما يثار أضغاث أحلام وأمنيات.. وأمور السلطتين تسير في الطريق السليم

الراشد: لا حل للمجلس ولا وجود لـ«عدم التعاون» ولا استخدام للمادة 106

عبدالله التميمي

يوسف الزلزلة

علي الراشد

نواف الفزيع

عبدالحميد دشتي

أكد رئيس مجلس الامة علي الراشد ان الامور بين السلطتين التشريعية والتنفيذية «تسير في الطريق السليم» مشددا على انه لن يكون هناك اي طلب حكومي لسحب اي استجواب تم تقديمه لاي من الوزراء.

وقال الراشد في تصريح للصحافيين امس «التقيت مع سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء امس» مشيرا الى انه سيدعو نواب الامة الى اجتماع سيعقد اليوم في مكتب المجلس «لشرح تفاصيل هذا اللقاء».

واضاف «أطمئن الجميع ان الامور تسير في الطريق السليم ولن يكون هناك اي طلب حكومي لسحب اي استجواب بل العكس هناك تفهم من قبل سمو رئيس الوزراء لاسيما ان الاستجواب اداة دستورية».

وعن استقالة الوزراء قال الراشد ان «هذا الامر» بيد سمو امير البلاد وسموه من يقرر هذا الامر «وان شاء الله ستسير الامور بالطريق الافضل خلال الاسبوعين المقبلين «موعد جلسة مجلس الامة المقبلة» وكما اعتدنا سيكون هذا الطريق هو طريق التعاون ولن يكون هناك صدام».

وشدد على ان الاستجواب حق دستوري «ولا نعتبره صداما» وان الاستجوابات ستظل مدرجة على جدول اعمال الجلسة المقبلة مجددا القول «ان الامور طيبة باذن الله».

واشار الى ان هناك تنسيقا وتفهما من جميع الاطراف في ان الاستجواب حق دستوري للنواب واداة رقابية «ولن يكون هناك الا الخير».

وفي رده على سؤال عما اذا كانت الجلسة المقبلة ستعقد اكتفى الراشد بالقول «باذن الله».

وعما اذا كان اجتماعه مع سمو رئيس الوزراء مؤشرا على تاجيل الاستجوابين اللذين تم تقديمهما اخيرا الى دور الانعقاد المقبل قال الراشد «هذا امر غير مطروح تماما.. واذا طرح فان القرار فيه سيكون للنواب».

وعما اثير في مواقع التواصل الالكتروني بعد لقاء رئيسي السلطتين التشريعية والتنفيذية بشان اجراء تعديل وزاري واستخدام المادة «106» اكد الراشد ان ما اثير «اشاعات في تويتر وهذا الامر غير مطروح وهي امنيات للبعض لا تعدو كونها اضغاث احلام».

بدوره اوضح النائب عبدالله التميمي ان الامور طيبة وتسير في الاتجاه السليم وان هناك مفاوضات جارية الآن بين سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك ورئيس مجلس الامة علي الراشد، مشيرا الى ان كلا منهما ينشد المصلحة العامة ومصلحة الكويت وكذلك ينشدان الاستمرار والتهدئة.

واضاف التميمي ان عدم حضور الحكومة للجلستين الماضيتين والتساؤل الذي يدور حولهما ما هو الا في الامور العادية والطبيعية، نافيا ان يكون هناك اي خلاف مع سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك، لافتا الى انه رجل المرحلة.

وبين التميمي ان العقبة تكمن ببعض الوزراء، مشيرا الى ان البعض منهم ماهو الا عقبة بالتوافق بين السلطتين وأن الامور والبشائر ستكون طيبة في القريب العاجل، مضيفا ان استجواب وزير النفط هاني حسين مستحق ولا جدال فيه او عليه فالنواب يريدون الشخص المسؤول والذي تتم محاسبته امام المجلس والذي يتمثل بشخص وزير النفط.

واستغرب التميمي من القفز من الاداة السياسية وتوجيه الاستجواب الى سمو رئيس مجلس الوزراء، مشيرا الى ان ذلك به شبهة دستورية والاولى بالمساءلة للوزير المختص، معتبراً استجواب سمو الرئيس بالداو والقضايا النفطية بالاستجواب غير المعقول.

وطالب التميمي وزير النفط بالصعود واعتلاء المنصة، مشيراً الى ان الوزير صرح سابقا بان قضية الداو ليست في عهده، واضاف: نحن نقول له «اصعد المنصة» فأنت لم تتخذ اي اجراءات ضد من ابرم عقد الداو ومازالوا رؤساء لمجالس بعض الشركات النفطية وموجودين ولم تتم محاسبتهم.

وبين ان مليارين ومئتين مليون هي أموال الشعب مستغربا من تضامن الوزراء مع زميلهم وزير النفط والذي خسرت وزارته خسائر مليارية نافيا ان تكون هناك اي شخصانية ضد شخص الوزير، وقال: انا اتحدى اي شخص يردد ذلك.

واختتم تصريحه قائلا: اقولها برفعة رأس سمو الشيخ جابر المبارك هو رجل المرحلة ولكن المشكلة ببعض الوزراء.

من جانبه قال النائب د.يوسف الزلزلة ان ما سمعناه وشاهدناه خلال اليومين الماضيين من القضايا المرتبطة بمجلس الأمة وعلاقة المجلس مع الحكومة، أود ان اطمئن الجميع ان لقاء رئيسي السلطتين التشريعية والتنفيذية صباح امس الاربعاء حدد الخطوط العريضة للعلاقة في القادم من الايام واتفقا على ان الامور ستسير على طبيعتها دون ادنى شائبة، مشيرا الى ان كل ما اثير حول حل مجلس الامة فهو وهم وخيال قائله.

واضاف قائلا: ان كل من يقول ان هناك توجها لاستخدام المادة «106» الخاصة بتعليق اعمال المجلس هو خيال في عقل من قال ذلك.

وبين في تصريح للصحافيين ان الاتفاق الذي تم بين الرئيسين هو بقاء الاستجوابين على جدول اعمال المجلس، مشيرا الى ان الاستجوابين سيناقشان في الجلسة المقبلة.

وتابع ان من حق الوزيرين المستجوبين طلب تمديد مدة اسبوعين آخرين في حال تمت موافقة المجلس.

واكد ان هناك خيارا اخر لدى الوزيرين المستجوبين اذا كان احدهما او كلاهما يريدان الاستقالة فهذا حقهما مستدركا ان العلاقة بين الحكومة والمجلس ليست كما تطرحها بعض وسائل الاعلام من وجود توتر بالعلاقة.

واضاف: ان الامور مطمئنة وتسير بشكل جيد وهي اروع ما يمكن والمجلس مستمر وان الخيار بيد سمو رئيس الحكومة بشأن ما اذا اراد التعديل في حكومته.

ورداً على سؤال حول اسباب عدم حضور الحكومة لجلستين متتاليتين قال الزلزلة: عندما اعلن عن الاستجوابين كانت هناك ردة فعل لدى الوزراء حيث كانوا يعتقدون ان هناك سيلا من الاستجوابات وبالتالي ارادت الحكومة ان تأخذ موقفا من هذا الأمر، مضيفا الا ان رئيس الحكومة بعد ان ادرك ان هذا المجلس لم يأت لتسجيل الاهداف في الملعب الحكومي وانما جاء لكشف حقائق غفل عنها الكثير من الناس في قضايا مستحقة على الحكومة.

واستطرد قائلا: لذلك وبعد ان عرض رئيس واعضاء الحكومة بأن القضية ليست كما تم نقلها عبر وسائل الاعلام او بعض الاشخاص الذين يريدون السوء لهذا المجلس اصبح لزاما على سمو رئيس الحكومة ان يتناغم مع التوجه العام مع مجلس الامة.

ودعا النائب نواف الفزيع سمو رئيس الحكومة الشيخ جابر المبارك الى اعادة تشكيل وزرائه من جديد، معرباً عن ثقته في حكمة وقدرة سمو الرئيس في هذا التوقيت المصيري على العبور بالأزمة الى بر الأمان.

واذ بشر الفزيع بأن الامور طيبة، فإنه اكد ان النواب مستمرون في استخدام ادواتهم الدستورية، مشيرا الى انه لا تنازل عن الاستجوابين الاخيرين المقدمين الى وزيري النفط والداخلية.

وقال: سنمارس حقوقنا الدستورية ونتوقع ان سمو الشيخ جابر المبارك الذي صعد المنصة اكثر من مرة لن يخالجه الشك في ضرورة تمكين النواب من مناقشة استجواباتهم.

من جهته، اكد النائب عبد الحميد دشتي انه لا يرى مبررا للأزمة الاخير، مشيرا الى ان نواب المجلس الحالي اعطوا الحكومة فسحة من الوقت من باب انجاح العهد والدفع نحو الانجاز واتاحة الفرصة لحكومة الشيخ جابر بان تقوم باداء مهامها كسلطة تنفيذية

واوضح دشتي ان اداء بعض الوزراء للاسف الشديد اداء متواضع للغاية لافتا انه يوجد بعض العاملين في عدد من الوزارات يعمدون الى افشال هذا العهد والمجلس ونوابه مؤكدا ان هذه التصرفات تمثل محل استياء لغالبية النواب.

وبين انه عندما دفعت غرامة الداو كانت القشة التي قصمت ظهر البعير واعقبها اجتماع لعدد من نواب البرلمان الحالي وانتهوا الى الاتفاق على سيل من الاستجوابات.

مشيرا الى ان حكمة رئيس مجلس الامة علي الراشد استطاعت ان تلجم الاندفاع نحو تقديم المزيد من الاستجوابات ومنعت سيل المزيد منها.

وعن اللقاء المزمع عقده بدعوة من رئيس مجلس الأمة علي الراشد مع نواب البرلمان قال دشتي هذه سنة طيبة سنها معالي الرئيس ونحن نلتقي في وضح النهار للتشاور في مختلف القضايا على عكس ما كان يفعل غيرنا عندما يعقدون لقاءاتهم بالجواخير والاسطبلات والمزارع.

واضاف دشتي ان التصعيد من جانب الحكومة ليس له مبرر نهائيا مؤكدا انه للاسف هي حكومة تغرق بشبر ماي على حد تعبيره وبين ان نواب المجلس متفائلون بالمرحلة المقبلة.

واوضح ان وضع وزير النفط صعب ولكن هذا ليس نهاية المطاف فقد يغير وجه الراي اذا صعد المنصة، مؤكدا ان هناك تباينا حول استجواب وزير الداخلية وان هناك الية لائحية دستورية يستطيع الوزراء المستجوبون استخدامها مستغربا في الوقت ذاته من حالة التازيم التي يرغب البعض في فرضها على الساحة السياسية.

واشار إلى من ليس لديه استعداد لاحترام حق النائب في استعمال وتفعيل ادواته الدستورية عليه ان يقدم استقالته مبينا ان نواب الامة لن يسمحوا لاي من الاعضاء ان يتراجع عن موقفه واضاف ان النقاش تحت قبة عبد الله السالم هو ما يحدد الموقف.

■ التميمي: المبارك رجل المرحلة والمفاوضات بين الرئيسين تسير في الطريق الصحيح

■ الزلزلة: الأمور مطمئنة وتسير بشكل جيد وخيار تعديل الحكومة بيد رئيسها

■ شرح تفاصيل لقاء رئيس الوزراء خلال اجتماع مع النواب اليوم

■ الحكومة لن تطلب سحب الاستجوابات والمبارك متفهم للأداة الدستورية

■ استقالة الوزراء بيد الأمير ومستمرون في طريق التعاون بعيدا عن أي صدام

■ الجلسة المقبلة ستعقد والأمور طيبة وتسير في الاتجاه السليم

■ الفزيع: واثقون في حكمة وقدرة المبارك على العبور بالأزمة إلى بر الأمان

■ دشتي: لامبرر للأزمة الأخيرة والنواب أعطوا الحكومة الفسحة الكافية

لم تُمارس علينا ضغوط لسحب المساءلة

المري: لا تراجع عن استجواب وزير النفط

اكد النائب ناصر المري انه لن يتراجع عن استجواب وزير النفط هاني حسين، مشيرا الى إن الاستجواب مستحق من حيث التوقيت والمضمون وليس كيديا او تصفية حسابات.

اضاف: لم تمارس ضغوط علينا لتاجيل او سحب الاستجواب، وان حصل ذلك فلن نوافق، لأننا نريد كشف الحقيقة كاملة.

وقال: لابد من معرفة المتسبب في ضياع اموال الشعب واجراءات الحكومة في متابعة المتسبب في غرامة الداو، ومنع اي جريمة مستقبلية في حق المال العام، ومحاسبة كل من ورد اسمه في هذه الصفقة.

واعرب المري عن سعادته بما نُشر عن عقد اجتماع استثنائي لمجلس الوزراء لإحالة المتورطين في «الداو» الى النيابة واتخاذ اجراءات بمنع تكرار ما حصل، مشددا على خروج بيان حكومي تفصيلي واف حول هذه القضية.

واشار المري الى استطلاع صحافي تحدث عن ان 85 في المئة من الشعب الكويتي مستاء مما حصل في «الداو»، مبينا ان هذا يزيد من قناعتنا بأحقية الاستجواب المقدم الى وزير النفط.

هنأوا الكويت أميرا وشعبا بنجاح العملية الجراحية لسموه

نواب: بعودة ولي العهد تكتمل فرحة أهل البلاد

كتب مصطفى كامل

أحمد لاري

يعقوب الصانع

توالت التهاني من نواب مجلس الامة لصاحب السمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد ولعموم الشعب الكويتي على سلامة وصول سمو ولي العهد الشيخ نواف الاحمد سالما معافى بعد اجراء سموه عملية جراحية في المانيا، حيث قال النائب عبد الحميد دشتي: قرت عين اهل الكويت بوصول سمو العهد الشيخ نواف الاحمد معافى بعد ان من الله عليه بالصحة والعافية عقب اجراء سموه عملية جراحية تكللت بالنجاح.

واضاف ان وجود سموه على ارض الوطن يكمل فرحة اهل الكويت، مبتهلا الى الله العلي القدير ان يديم على سموه الصحة والعافية لكي يواصل مشواره في العطاء.

وزاد دشتي: نعرف شخصية سمو ولي العهد هذا الرجل المؤمن المحب لوطنه ولاهله صادق النية المحب لوطنه، لافتا إلى انه مما لا شك فيه ان استشارة سموه في مثل هذه الظروف التي تمر بالبلد مطلوبة خاصة في ظل حالة التازيم.

من جانبه، قال النائب احمد لاري: نقول لاهل الكويت قرت أعينكم بعوده سمو ولي العهد متمنيا لسموه طول العمر والصحة والعافية وان يكون ذخرا للكويت واهلها.

واضاف ان الكل يحمدون الله سبحانه وتعالى على سلامة عودة سمو ولي العهد معافى مبتهلا الى المولى العلي القدير بان تكون الكويت على الدوام واحة امن وامان واستقرار تحت رعاية حضرة صاحب السمو امير البلاد سمو ولي عهد واسرة آل الصباح الكرام.

بدوره، رفع النائب يعقوب الصانع اسمى ايات التهاني والتبريكات الى مقام صاحب السمو امير البلاد وللشعب الكويتي والمقيمين والوافدين على سلامة عوده سمو ولي العهد بعد اجرائه عملية جراحية، مضيفا: ان سمو ولي العهد عزيز على جميع القلوب وعودة سموه معافى تمثل فرحة عارمة.

أما النائب عبد الله التميمي فتمنى لسمو ولي العهد الصحة والعافية وان يمد الله في عمر سموه ليكون سندا وعضيدا لسمو امير البلاد المفدى، نزف التهنئة لكل الشعب الكويتي ومن يقيم على هذه الارض الطيبة ولاسرة آل الصباح الكرام على سلامة عودة سمو ولي العهد.

من جانبه، هنأ النائب نواف الفزيع الشعب وصاحب السمو امير البلاد بعودة سمو ولي العهد معافى باذن الله تعالى بعد رحلة العلاج متمنيا لسموه المزيد من التوفيق والسداد. وقال الفزيع ان سمو ولي العهد في قلوب كل الشعب الكويتي مشيرا ان فرحة الكل كبيرة بعودة سموه لكي يكمل مهامه مع اخيه وعضيده صاحب السمو امير البلاد المفدى.

■ لاري: الكل يحمدون الله على سلامة سموه وعودته معافى

■ الصانع: ولي العهد عزيز على جميع القلوب وعودته فرحة للجميع

رد الشركة لن يخيفنا وجميع أعمالنا تتم في العلن

البوص: لم نمارس ابتزازاً على «الكويتية».. وتصريحات رئيسها مضللة

سعد البوص

استغرب النائب سعد البوص رد شركة الخطوط الجوية الكويتية على تصريحه أمس الأول، والذي جاء على لسان رئيس مجلس إدارة الشركة لافتا إلى أنه كان من الأولى أن يأتي الرد على لسان وزير المواصلات الذي لا يعرف طريق الكذب والتضليل وأوكل المهمة إلى سامي النصف الذي يجيد التضليل جيداً.

وأوضح البوص أنه كان على شركة الخطوط الجوية الكويتية كشف الحقائق للشعب الكويتي عن قيمة الصفقة وأسعار الطائرات التي كانت تنوي الشركة شراءها أو تأجيرها بدلاً من النفي والنيل من صميم عمل النواب في أعمال الرقابة ومحاولة تحويل الدفة من موضوع رقابي نيابي عام إلى موضوع شخصي الهدف منه تضليل الشعب وضياع الحقائق معها وليست قضية الداو بعيدة فلم يجف حبر الملياري و200 مليون دولار.

وكشف البوص عن أنه مساهم في أكثر من 13 شركة وتدخل جميعها في مناقصات ومنافسات شريفة وواضحة للعيان داخل الكويت وخارجها، وأنا رجل أعمال منذ 35 عاما، مخاطبا رئيس إدارة شركة الخطوط الجوية الكويتية بقوله «إذا دخولي في هذه المناقصة يعتبر ابتزازا في نظرك فاعتبرني منسحبا من هذه المناقصة».

وتساءل البوص «ما نوع الابتزاز الذي مارسناه على الكويتية غير أننا قدمنا عرضا مثل باقي الشركات والتزمنا باللوائح والشروط ؟!»، مشيراً إلى أن «الابتزاز في مفهومه العام هو ممارسة الضغوط مقابل تمرير شيء خارج نطاق القانون واللوائح والشروط».

وطالب البوص مسؤولي الشركة بكشف الحقائق أمام الشعب من خلال عرض كافة العروض المقدمة وتفاصيلها مع توضيح العرض الأقل سعرا والأفضل بالنسبة للشركة، داعياً إلى طرح مناقصة عامة عن طريق لجنة المناقصات المركزية وديوان المحاسبة بدلاً من تمرير مناقصة بقيمة 850 مليون دينار بشخطة قلم في غرفته المغلقة دون رقيب أو حسيب، مشدداً على أنه «سنقف بالمرصاد لمثل تلك الممارسات المشينة».

وتساءل البوص هل هناك ما يمنع عضو مجلس أمة من الاشتراك في أي مناقصة بالطريقة الصحيحة والقانونية دون لبس أو مخالفة للشروط واللوائح والقوانين؟، مستدركا بقوله «ان رد الشركة لن يخيفنا ولو كنا نخاف لما طالبنا الوزير بإقرار مبدأ الشفافية في موضوع شراء الطائرات».

وأكد البوص أن رئيس مجلس الإدارة بهذه الطريقة سيكرر كارثة الداو، وليس بعيداً أن يضع شرطا جزائيا تصل نسبة غرامته 40 في المئة حتى يورط الحكومة الكويتية في هذا الأمر، محذرا وزيري المالية والمواصلات من المضي قدما في شراء صفقة الطائرات على طريقة «سامي النصف» بل يجب أن تكون مناقصة معلنة عن طريق لجنة المناقصات المركزية وديوان المحاسبة وفق المواصفات التي تضعها الشركة حتى لا يتكرر موضوع الداو مرة أخرى.